



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية الوزير

منشور رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ بشأن تدعيم أطر الحوار المجتمعي حول السياسة المالية والموازنة العامة للدولة

تؤكد وزارة المالية على سعيها الدائم لتدعيم التواصل الفعال مع المجتمع من خلال إطار مؤسسي مستدام يحقق أكبر فرصة للمشاركة المجتمعية الناجزة في تحديد أولويات السياسة المالية للبلاد ، والتي تعمل من خلال أربعة محددات رئيسية تتلخص في الآتي :

- رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل يتوازن مع الحدود المطلوبة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل ، ومع العمل - بالتنسيق مع السياسة النقدية - على تخفيف الضغوط التمويلية والتضخمية في الاقتصاد المحلي .
- استعادة الاتجاه النزولي لمعدلات العجز والدين مرة أخرى والوصول بهما إلى معدلات آمنة في الأجل المتوسط بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في البلاد .
- وحيث أن السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي أتبعته في السابق أدت إلى زيادة معدلات النمو ، إلا أنها لم تستطع تحقيق العدالة الاجتماعية على النحو المرجو ، لذا فالمطلوب العمل على توليد موارد جديدة وحقيقية تسمح بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بحيث يتم توجيه قدر أكبر من هذه الموارد للإفاق على المجالات التنموية والمجالات ذات المكون الاجتماعي المرتفع مثل الصحة والتعليم ، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة للمواطن ؛ ومن دون أن يكون لذلك تبعات مالية سلبية على الأجيال القادمة .
- إتاحة مساحة مالية كافية تسمح بمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التي قد تحدث في أي وقت خاصة في ظل اقتصاد عالمي لا يزال مضطرباً ويعانى من مشكلات هيكلية تؤثر على استقرار أسواقه .

١٤٣٢
١٤٣٢



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

(٢)

لذا فإن وزارة المالية ستضطلع بما يلي :

أولاً : تتولى وحدة السياسات المالية الكلية إعداد بيان مختصر لطرحة للحوار المجتمعي متضمناً الإطار العام للسياسة المالية والإجماليات المقدره بمشروع الموازنة الجديدة والأولويات الاقتصادية والاجتماعية وذلك فى ضوء الإطار العام للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وكذا المحددات الاقتصادية المحلية والخارجية ؛ مع عرض مجمل لأهم الإجراءات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف . وعلى أن يتم نشر هذا البيان ، وطرحة على مدونة خاصة بوزارة المالية .

ثانياً : يتولى قطاع مكتب الوزير تفعيل وإدارة مدونة وزارة المالية على الرابط <http://midanelmaliya.wordpress.com> وعلى أن يتلقى القطاع التعليقات والاستفسارات الواردة على المدونة وتوجيهها للجهات المختصة ومتابعة الرد على هذه الاستفسارات وتحميلها على المدونة .

ثالثاً : يتم تجميع أهم المقترحات الواردة من الجمهور ودمجها فى مشروع الموازنة العامة للدولة قبل تقديمه ومناقشته فى مجلس الوزراء .

وعلى الجهات المعنية بالوزارة والجهات التابعة لها تنفيذ ما تقدم من منطلق حرص الوزارة على تحقيق مبدأ الشفافية والمشاركة فى الحوار المجتمعي .

وزير المالية

ممتاز السعيد

تحريراً فى : ٢٠١٢ / ٤ / ١٢